

## أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن

سميرة موسى الشرعة<sup>(١)</sup>

عبد الله محمد الغزوي<sup>(٢)</sup>

تاريخ تسلّم البحث: ٢٠٢٠/٠١/٢٠م

تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٢٠/١٠/٢٦م

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1985-2017)، وتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً، وبيّنت النتائج وجود أثر إيجابي وذا دلالة إحصائية لكل من الصادرات والمستوردات الرأسمالية على التكوين الرأسمالي في الأردن، وأثراً سلبياً وذا دلالة إحصائية للمستوردات من السلع الاستهلاكية على التكوين الرأسمالي في الأردن، وأوصت الدراسة بالعمل على تشجيع قطاع الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية لما له من أثر إيجابي على التكوين الرأسمالي في الأردن، وكذلك العمل قدر الإمكان لإحلال المستوردات الاستهلاكية بإنتاج محلي.

**الكلمات المفتاحية:** هيكل التجارة الخارجية، التكوين الرأسمالي، المربعات الصغرى المصححة كلياً.

### المقدمة.

تقوم التجارة الخارجية في العالم بربط الدول بمنظومة اقتصادية دولية، وتؤدي دوراً مهماً في الثروة الوطنية للأمم (تكوين رأس المال) خاصة في حال التخصص في الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية، والتوزيع الأمثل للموارد (Smith, 1776)، يتوقع لهيكل التجارة الخارجية أثر إيجابي على التكوين الرأسمالي، حيث يسهم التوسع في الصادرات من تمكين الدولة في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك بها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل لمواردها الاقتصادية المتاحة، وإلى زيادة معدلات إنتاجية عواملها الإنتاجية، الأمر الذي يشجع على مزيدٍ من الاستثمارات سواء

(١) باحثة.

(٢) أستاذ مساعد، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

مستل من رسالة ماجستير.

المحلية أو الأجنبية ومن ثم زيادة تراكم رأس المال، وكذلك يُسهم هيكل التجارة من خلال مستوردات السلع الرأسمالية على تراكم رأس المال ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج المحلي، وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي الذي يساهم بالخروج من دائرة الفقر والبطالة. تؤدي تجارة الأردن الخارجية دوراً مهماً وحيوياً للاقتصاد الأردني، حيث إن إمكانياته المحدودة نسبياً وعدم توفر بعض الموارد الطبيعية تجعله بحاجة إلى المستوردات لتلبية الطلب المحلي، أما توفر بعض المواد الخام ولا سيما الفوسفات والبوتاس، وكذلك الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة تجعله بحاجة للتصدير للخارج، وقد اتسمت التجارة الخارجية الأردنية بارتفاع فاتورة المستوردات التي وصلت في عام ٢٠١٧ إلى 14488.6 مليون دينار، والتي فاقت فاتورة الصادرات التي بلغت 5303.1 مليون دينار للعام نفسه، الأمر الذي شكل عبئاً على الميزان التجاري والموجودات من العملة الصعبة.

### مشكلة الدراسة.

نظراً لما يعانيه الأردن من تواضع في حجم التكوين الرأسمالي على الرغم من سعيه بصورة مستمرة إلى زيادة حجمة، وكذلك ارتفاع في حجم التجارة الخارجية نسبياً، وبما أن هيكل التجارة الخارجية من المتغيرات التي قد تؤثر على حجم التكوين الرأسمالي أصبحت هذه الدراسة محل اهتمام للقيام باختبار جدلية آلية التأثير لهيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي في الأردن.

### أهمية الدراسة.

تبرز أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يواجهه الاقتصاد الأردني مجموعة من التحديات مثل؛ انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع الدين العام، وارتفاع معدل البطالة، والحاجة الملحة إلى مزيدٍ من التكوين الرأسمالي الذي يعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، لتكون عوناً لصاحب القرار في اتخاذ القرارات المناسبة التي تخص ترتيب أولويات التجارة الخارجية وتشجيعها خدمةً لزيادة التكوين الرأسمالي، وعوناً للطلبة والباحثين لتوضيح طبيعة العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية من جهة والتكوين الرأسمالي من جهة أخرى.

### أهداف الدراسة وفرضياتها.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل التجارة الخارجية المتمثل بـ: الصادرات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية على التكوين الرأسمالي في

الاقتصاد الأردني من خلال استخدام نموذج قياسي يقوم اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي، والتي ينبثق عنها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصادرات السلع (الاستهلاكية والرأسمالية) على التكوين الرأسمالي عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، اعتماداً على الإطار النظري القائل إنَّ زيادة الصادرات تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يؤثر على التكوين الرأسمالي، بالإضافة إلى إن الصادرات تعمل على رفع معدل التكوين الرأسمالي كون مصدر التكوين الرأسمالي هو الادخارات المحلية مضافاً إليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية، ونظراً لعدم إمكانية بعض الدول على إنتاج السلع الرأسمالية التي تعتبر مصدراً للتكوين الرأسمالي، وسد حاجة السوق المحلي لذلك يعتمد معدل التكوين الرأسمالي لهذه الدول على مدى قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية، وهذه المقدره تتوقف على حصيلة صادراتها.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوردات السلع (الاستهلاكية والرأسمالية) على التكوين الرأسمالي عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، اعتماداً على التوقع الاقتصادي بأن المستوردات بالإضافة إلى أنها تشكل تسرباً وعبئاً على الاقتصاد، إلا إن لها أثراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي، حيث تلجأ إليها بعض الدول لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية لتحويل الموارد المتاحة إلى استثمارات مادية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تتصف بالضعف والاختلال في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي تعجز عن توفير السلع الإنتاجية المطلوبة محلياً للنهوض بالاقتصاد، ورفع معدل التكوين الرأسمالي (Albiman, et al, 2016).

### الإطار النظري والدراسات السابقة.

تعتبر التجارة الخارجية إحدى القطاعات الاقتصادية المهمة، وخاصة في الدول النامية من خلال دورها الإيجابي في توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية، وإحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاد التي قد تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومنذ القدم مارست الأمم التبادل التجاري لكن بشكل محدود، وكانت مقتصرة على أنواع معينة من السلع نظراً لظروف الإنتاج، والنقل والمواصلات في تلك العصور، إلا إن التبادل التجاري توسع كثيراً، وتطور نوعياً بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا، إلى أن وصل إلى حد يصعب تصور دولة معينة تعيش في عزلة عن العالم

الخارجي دون علاقات تجارية خارجية.

وحيث إن التجارة الخارجية تسمح بسد العجز الذي تعاني منه بعض الدول نتيجة محدودية مواردها الطبيعية والبشرية، خاصة من السلع الرأسمالية التي لها أثر واضح في دفع عجلة الاقتصاد، كون هذه السلع هي المحرك الأساسي للتكوين الرأسمالي (الاستثمار)، وذلك لتأثيرها الإيجابي في العملية الإنتاجية، ومن الأمثلة على ذلك دول شرق آسيا التي تتميز بالانفتاح تجاه العالم الخارجي، حيث بينت الدراسات التطبيقية إن التجارة الخارجية لتلك الدول أثرت إيجابياً على التكوين الرأسمالي، وذلك نتيجة للمستوردات من السلع الرأسمالية، وتؤكد المدرسة الكلاسيكية الحديثة إن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى اختلاف وفرة عناصر الإنتاج، وذلك بسبب الميزة النسبية من دولة لأخرى، حيث تخصص كل دولة بإنتاج السلع كثيفة العنصر الوفير بها وتعمل على تصديرها، وبذلك تعمل التجارة الخارجية على تعظيم الإنتاج محلياً ودولياً، ومن ثم زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي لتلك الدول (محمود، 2017).

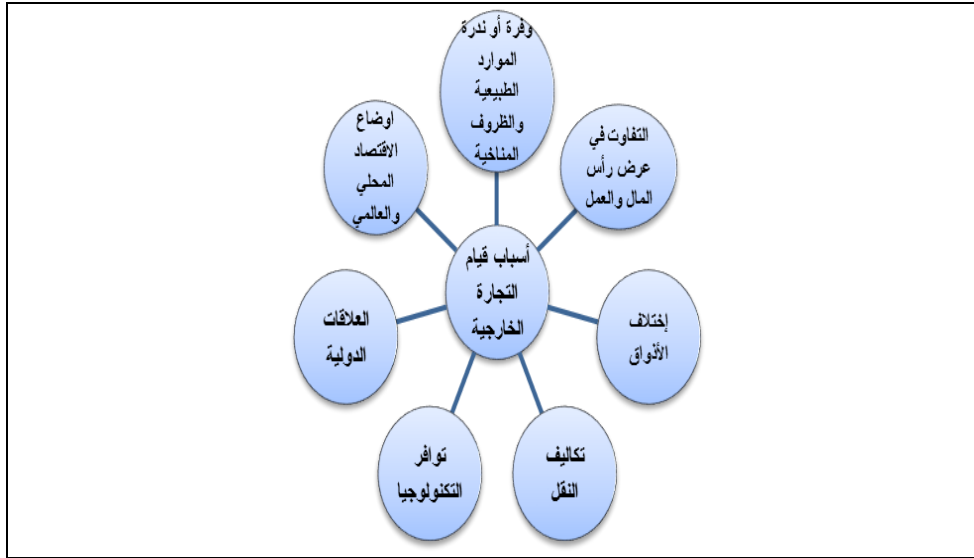
#### مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

تعتبر التجارة الخارجية من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي تناولها الاقتصاديون نظراً لمكانتها المؤثرة والحيوية في ازدهار النشاط الاقتصادي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي تركت آثاراً اقتصادية سلبية مثل العوائق الاقتصادية، والركود الاقتصادي، وتبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وقد عرفت التجارة الخارجية بعدد من التعاريف، فمثلاً عرفت: بأنها جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد، الذي يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين دولة ما وباقي دول العالم الخارجي، في صورته الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال (عبد الحميد، 2013)، أو بأنها عملية التبادل التجاري في السلع، والخدمات وغيرها، من عوامل الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف الحصول على عوائد متبادلة لأطراف التبادل (عبد العظيم، 2000)، وكذلك عرفها (Chand, 2017) بأنها عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين الدول، أي تبادل السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية والإقليمية وبناءً على التعاريف السابقة يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي حركة السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول.

يرى سامويلسون (Samuelson) أن السبب الرئيسي والأساسي لقيام التجارة الخارجية؛ هو تحقيق المنافع التي تتبادلها الدول جراء التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي لا بد أن يعمل على زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة مستويات الناتج القومي التي تحقق مستويات مرتفعة للعيش في كافة

أرجاء الدول المشاركة في ذلك التبادل التجاري (Samuelson, 1990)، ومن أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، يمكن تلخيصها على النحو الموضح في الشكل رقم (1) الآتي:

الشكل رقم (1): أسباب قيام التجارة الخارجية.



المصدر: السريتي، 2010.

تساهم التجارة الخارجية في زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي من خلال التوسع بمجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية، وعدا عن ذلك تعتبر مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية، والمنافسة في السوق الدولي، لارتباطها بالموارد الإنتاجية المتاحة، ومقدرة الدولة على تخصيص تلك الموارد والاستفادة منها في عملية الاستيراد والتصدير، وبالتالي يعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومن ثم ترك أثر إيجابي على الميزان التجاري (الجمال، 2003)، وتساهم التجارة الخارجية في الوصول إلى وفورات الحجم، من خلال التخصص والتوزيع الكفؤ للموارد المتاحة، وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح ومن ثم زيادة الاستثمارات في الاقتصاد المحلي.

تقوم الدولة باستيراد السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها، بسبب عدم توفر الموارد الطبيعية أو الظروف المناخية لإنتاج السلع والخدمات محلياً، أو تكلفة إنتاجها محلياً أعلى من تكلفة استيرادها، وبذلك تستطيع الدولة الحصول على ما تحتاج إليه من السلع التي لا تستطيع إنتاجها محلياً، وبالمقابل

تقوم بتصدير السلع والخدمات التي تمتلك بها ميزة نسبية، لذلك تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية لدول العالم لمواكبة التطور وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعن طريقها تحصل الدول على القروض، أو تقدم القروض التي تعتبر شكلاً من أشكال انتقال السلع والخدمات من دولة لأخرى، فالدول المقترضة قد تحصل على الأموال على شكل سلع وخدمات، وعندما تقوم برد الديون المقترضة قد تصدر السلع والخدمات التي تنتجها إلى الدول التي اقترضت منها أو إلى الدولة الأخرى، والحصول على العملة الأجنبية التي تسدد بها ديونها، وهذا يعني إن الدول لا تقترض النقود لذاتها، وإنما لترفع من قدرتها الإنتاجية، وتزيد من مستوى معيشة أفرادها، ولهذا فهي تقوم باستبدال هذه النقود بالسلع والخدمات اللازمة لتطوير اقتصادها (المشهداني، 2017).

#### مفهوم التكوين الرأسمالي.

هنالك العديد من التعريفات للتكوين الرأسمالي رغم أنها جميعاً تعطي المفهوم نفسه، فمثلاً عُرف التكوين الرأسمالي من قبل البنك الدولي (2015) بأنه عبارة عن مجمل النفقات على الزيادة في الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون، وتشمل الأصول الثابتة من تحسينات واستصلاح الأراضي، ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والمباني التجارية والصناعية. ومن التعاريف الأخرى للتكوين الرأسمالي، هو عبارة عن زيادة رصيد رأس المال الحقيقي في بلد ما، والذي يتطلب المزيد من السلع الرأسمالية مثل؛ الآلات، والمعدات، والمصانع، ومعدات النقل، والمواد والكهرباء وغيرها التي تستخدم جميعها لإنتاج السلع في المستقبل (Seth, 2017)، وكذلك عُرف بأنه ذلك الجزء من الإنتاج الموجهة لإنتاج السلع، والآلات، والمعدات، وكل ما يمكن أن يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، ويعتبر التكوين الرأسمالي العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية، ويمكن من خلاله كسر الحلقة المفرغة للفقر في البلدان النامية، ويُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة (Iftikhar, 2016). ويتحدد تراكم التكوين الرأسمالي من خلال توفر البيئة الاستثمارية المناسبة، وتوقعات الأرباح للمنتجين، والسياسات الحكومية الموجهة نحو الاستثمار، وسعر الفائدة الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر على الادخار الذي هو عبارة عن التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي من أجل زيادة حجم الادخار، ليضاف إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية من أجل زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاستهلاك في

المستقبل وعليه يمكن اعتبار الادخار الحالي تكلفة للنمو الاقتصادي (Onyinye, et al, 2017).

#### العلاقة بين الصادرات والتكوين الرأسمالي.

تعرف الصادرات على أنها مجموعة السلع والخدمات التي يقوم الأفراد أو الشركات أو الهيئات الحكومية بإنتاجها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، وتلعب دوراً مهماً في ميزان المدفوعات للدولة، وتعتبر الهيكل الرئيسي في الميزان التجاري (عليمات، 2018)، وتقسّم إلى صادرات السلع الاستهلاكية، والتي هي عبارة عن سلع تشبع حاجات نهائية لدى الأفراد، وتقسّم إلى نوعين؛ سلع معمرة، و سلع غير معمرة، وصادرات السلع الرأسمالية وهي تلك السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية كالمكائن والمعدات والآلات.

وللصادرات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية دوراً مهماً في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، فزيادة الصادرات تساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر بدوره على التكوين الرأسمالي، بالإضافة إلى أنها تساعد على تمويل السلع المستوردة، وخاصة السلع الرأسمالية منها، وتحقيق الاستفادة من مزايا تقسيم العمل، ورفع كفاءة الصناعات الوطنية، وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وأيضاً تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا يزيد من القدرة على الإنتاج (العموش، 2002).

وتسهم الصادرات في رفع معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية، إذ إن مصادر التكوين الرأسمالي في هذه الدول هي الادخارات المحلية مضافاً إليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية، نظراً لعدم إمكانية الدول النامية على إنتاج السلع الرأسمالية التي تعتبر مصدراً للتكوين الرأسمالي، وسد حاجة السوق المحلي لذلك يعتمد معدل التكوين الرأسمالي لهذه الدول على مدى قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية، وهذه المقدرة تتوقف على حصيلة صادراتها (الهزايمة، 1993).

#### العلاقة بين المستوردات والتكوين الرأسمالي.

تعرف المستوردات على أنها السلع والخدمات التي يتم استيرادها من خارج الدولة، لسد فجوة الطلب المحلي، ويزداد حجم المستوردات كلما عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي، أو عدم توفر بعض المصادر الطبيعية في تلك الدولة، وتقسّم المستوردات إلى مستوردات السلع الاستهلاكية، وهي عبارة عن السلع التي تشبع حاجات نهائية لدى الأفراد، ولها نوعان؛ سلع معمرة،

وسلع غير معمرة، ومستوردات السلع الرأسمالية؛ وهي عبارة عن السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، كالمكائن والمعدات والآلات (زغير، 2015).  
وتُسهّم المستوردات من السلع الرأسمالية مساهمة فعالة في تطور النشاط الاقتصادي، لأنها تعدّ إحدى المدخلات في إنتاج الصادرات، لأن زيادة تلك المستوردات كالألات والمعدات والتجهيزات اللازمة تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي ومن ثم زيادة الإنتاج، ولا تقتصر فائدة المستوردات هنا بل تعتبر طريقة لتحصيل قيمة الصادرات، وطريقة للحصول على بعض السلع بكلفٍ أرخص من إنتاجها محلياً، وبالنتيجة سينعكس ذلك في رفع مستوى معيشة أفراد الدولة (البديري، 2018)، وبالرغم من أن المستوردات تشكل تسرياً وعبئاً على الاقتصاد، إلا إن لها أثراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي، حيث تلجأ إليها الدول النامية لتوفير السلع الوسيطة، والرأسمالية لتحويل الموارد المتاحة إلى استثمارات مادية، وخاصةً إذا كانت هذه الدول تتصف بالضعف والاختلال في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي تعجز عن توفير السلع الإنتاجية المطلوبة محلياً للنهوض بالاقتصاد، ورفع معدل التكوين الرأسمالي، باعتباره مؤشراً جوهرياً لتطور النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دور المستوردات في نقل المعرفة، والخبرة الفنية، من الدول المتقدمة لتحقيق التقدم التكنولوجي في الدول المستوردة، بهدف تطوير الصناعة (Albiman, et al, 2016).

#### الدراسات السابقة.

تناولت هذه الدراسة بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً ونذكر منها: دراسة (Alam, et al, 2020) التي هدفت إلى اختبار العلاقة الديناميكية بين الصادرات والمستوردات من جهة، وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي من الجهة الأخرى، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين الصادرات والمستوردات، وتكوين رأس المال، وأما اختبار سببية جرانجر لنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) فقد أظهر وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تكوين رأس المال والصادرات، ودراسة (Qayyum, et al, 2019) التي سعت إلى اختبار وجود علاقة بين التجارة الدولية، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والقوى العاملة، والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1980-2017)، وباستخدام اختبار جرانجر للسببية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التجارة الدولية إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.  
أما (Albiman, Suleiman, 2016) التي تناولت العلاقة الديناميكية بين الصادرات والمستوردات



وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1969-2017)، وتطبيق منهجية الانحدار الذاتي (VAR)، واختبار التكامل المشترك على نموذج الدراسة توصلت إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات سابقة الذكر، وعن دراسة (Iftikhar, et al, 2016) بعنوان أثر تكوين رأس المال والصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي بين كل من الصادرات، وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، واختبار جرانجر للسببية المستمدة من نموذج تصحيح الخطأ.

وكذلك دراسة (Rajni, 2013) التي هدفت إلى التحقق من العلاقة بين الصادرات والمستوردات وتكوين رأس المال من خلال الأساليب الاقتصادية القياسية للسلاسل الزمنية خلال الفترة 2010-1991)، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، لاختبار فيما إذا كانت هناك علاقة سببية باتجاه واحد أو اتجاهين بين الصادرات، والمستوردات، وتكوين رأس المال في الهند، ومن أبرز النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة؛ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تكوين رأس المال والصادرات، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من التكوين الرأسمالي المستوردات. وأما دراسة (Adhikary, 2011) التي هدفت إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وتكوين رأس المال ومعدلات النمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة (1986-2008)، وأظهرت نتائجها أن لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى تكوين رأس المال أثر إيجابي على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما درجة الانفتاح التجاري فلها تأثير سلبي على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ومن الدراسات السابقة أيضاً، دراسة (Melekhov, 2006) التي سعت إلى تحديد أثر انفتاح التجارة الخارجية على تكوين رأس المال ومدى اختلاف هذا التأثير بين الأسواق الناشئة والأسواق المتقدمة، ولتحقيق ذلك تم استخدام ستة بلدان، كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالنسبة للبلدان المتقدمة، وهنغاريا وتايلاند والهند للأسواق الناشئة، وتم استخدام السلاسل الزمنية بشكل فردي لكل دولة من البلدان المعنية، وأظهرت النتائج أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على تكوين رأس المال لجميع البلدان المختارة، ولكنه أكبر في الأسواق الناشئة، وأخيراً دراسة (Akpokodje, 2000) التي هدفت لبيان العلاقة بين تقلبات عوائد الصادرات وتكوين رأس المال في نيجيريا، وتم استخدام نموذج المسار المرن، ونموذج التكامل المشترك لجوهانسن، والتوصل إلى إن المستوى الحالي لتقلبات عوائد الصادرات يؤثر سلباً على تكوين رأس المال في المدى القصير.

### **التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد الأردني.**

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات المهمة للاقتصاد الأردني، باعتبارها وسيلة لتوفير الاحتياجات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية والرأسمالية اللازمة للتصنيع، وتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي، وبالتالي توفير النقد الأجنبي لتعزيز الاحتياطي الأجنبي وتقوية النظام النقدي ودعم القدرة على الاستيراد، بالرغم من وجود المميزات الإيجابية للاقتصاد الأردني، ولكنه يعاني من نقص في بعض الثروات الطبيعية مثل المشتقات النفطية، بالإضافة إلى تحديات الدين الخارجي، والفقر والبطالة، وعجز الموازنة التي تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الأردني باستمرار، علاوةً على تراجع المساعدات الخارجية، وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات لحلول تقليديةٍ أهمها زيادة الضرائب على المواطنين.

### **تطور الصادرات الأردنية للفترة (1985-2017)**

بلغت قيمة الصادرات في عام 1985 حوالي 255.35 مليون دينار، وأخذت بالارتفاع بعد ذلك بسبب العلاقات الاقتصادية التي تربط الأردن بالعراق ودول الخليج، إلا أنها عادت بالانخفاض خلال فترة حرب الخليج نتيجة قرار دول الخليج الحد من علاقاتها الاقتصادية مع الأردن نتيجة موقفه من الحرب إلى جانب العراق، لذا تأثرت أسواق التصدير لهذه الدول، ومن ثم عادت للارتفاع خلال الفترة (1994-2008) نتيجة دخول الأردن بمجموعة من اتفاقيات الشراكة التجارية أما في عام (2009) عادت الصادرات الأردنية للانخفاض بسبب التأثير بالأزمة المالية العالمية، واستمرت بعد ذلك بالارتفاع إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام (2014) نتيجة للعلاقات الاقتصادية بين الأردن ومجموعة من الدول التي كان لجلالة الملك دورٌ في إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية، وانخفضت في عامي (2015) و (2016) بسبب تراجع الطلب العالمي، علاوةً على الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار إغلاق الحدود مع كل من العراق وسوريا، وعادت للارتفاع في عام (2017) وذلك الارتفاع يعود للجهود الحكومية والقطاع الخاص في البحث عن أسواق تصديرية جديدة، ونلاحظ مما سبق أن الأحداث الخارجية تعد سبباً رئيساً في التأثير على صادرات الأردن.

### **المستوردات الأردنية للفترة (1985-2017)**

الجدول رقم (1) في الملحق يسلط الضوء على أهم التطورات التي حدثت على المستوردات الأردنية

خلال فترة الدراسة؛ إذ بلغت المستوردات الأردنية عام 1985 ما يقارب 1,074.445 مليون دينار، وارتفعت خلال الفترة (1987-1993)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، وانخفضت في عام 1994 وجاء هذا الانخفاض نتيجة للطلب المكبوت الذي نجم عن عمليات الترقب للتخفيضات الجمركية، وارتفعت خلال الفترة (1999-2008)، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الكميات المستوردة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي من جهة، وارتفاع أسعار المستوردات في ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وانخفضت في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وبعد ذلك عادت للارتفاع خلال الفترة (2010-2014)، وهذا يعود إلى الأزمة السورية بسبب ما خلفته الحروب من حركة لجوء سوري في الأردن، وانخفاض معدل تدفق الغاز المصري والاستعاضة عنه بالمشتقات النفطية، وتراجعت في عامي 2015 و 2016 وذلك نتيجة انخفاض مستوردات الأردن من المشتقات النفطية، ومن ثم عادت للارتفاع في عام 2017.

#### التكوين الرأسمالي في الأردن.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) في الملحق، أن قيمة التكوين الرأسمالي في عام 1985 كانت ما يقارب 413.47 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 20.98% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت بعد ذلك لتصل في عام 1992 إلى 1,206.89 مليون دينار، وشكلت نسبته الناتج المحلي الإجمالي 33.43%، ويعزى هذا الارتفاع في قيمة التكوين الرأسمالي نتيجة لعودة بعض العاملين في الخارج بعد حرب الخليج، وتراجعت في عامي 1996 و 1997، الذي قد يعزى نتيجة لتعثر العملية السلمية والانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية، حيث حقق مؤشر قيمة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار نمواً منخفضاً، ومن ثم عادت إلى الارتفاع إلى عام 2005، ويعود السبب في ذلك نتيجة لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للأردن بفعل الجهود الترويجية التي اتخذتها الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وانخفضت في عام 2009، ويعزى السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، ومن عام 2010-2017 استمر الارتفاع بالتذبذب بين 4000 و 5000 مليون دينار، وعائد ذلك إلى عدد من الإجراءات والتشريعات التي أقرتها الحكومة لإيجاد بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى جانب تنظيم سوق العمل وارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية.

### النموذج القياسي ونتائج التحليل.

لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، والوصول إلى النتائج، تم استخدام نموذج قياسي مناسب اعتماداً على النظريات الاقتصادية، وتم تضمينه مجموعة من العوامل التي تؤثر على التكوين الرأسمالي وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والادخار (S)، وسعر الفائدة (R) اعتماداً على دراسة كل من (عرقوب، 2008) و (Leff, 1988) ليأخذ الشكل الآتي:

$$I = F(GDP, S, R) \dots\dots\dots 1$$

وخدمة لأهداف الدراسة ومن أجل إظهار أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي الإجمالي تم إضافة كل من المتغيرات: صادرات السلع الاستهلاكية (XC)، وصادرات السلع الرأسمالية (XK)، ومستوردات السلع الاستهلاكية (MC)، ومستوردات السلع الرأسمالية (MK) إلى النموذج رقم (1) ليصبح على النحو الآتي:

$$I = F(GDP, S, R, XC, XK, MC, MK) \dots\dots\dots 2$$

ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية تم أخذ المتغيرات بقيمتها الحقيقية، حيث تم طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي للحصول على سعر الفائدة الحقيقي، وأما بالنسبة للمتغيرات الأخرى فتم قسمة المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)<sup>(1)</sup>، وأخيراً تم إضافة المتجه الزمني (T) للدلالة على التغيرات التي تحدث للتكوين الرأسمالي عبر الزمن وعليه يصبح النموذج النهائي كالتالي:

$$\frac{I}{GDP} = f\left(\frac{S}{GDP}, RR, \frac{XC}{GDP}, \frac{XK}{GDP}, \frac{MC}{GDP}, \frac{MK}{GDP}, T\right) \dots\dots\dots 3$$

ويعد إعادة كتابة النموذج (3) بشكله الصريح أخذ الشكل الآتي:

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_i = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{S}{GDP}\right)_i + \beta_2 RR_i + \beta_3 \left(\frac{XC}{GDP}\right)_i + \beta_4 \left(\frac{XK}{GDP}\right)_i + \beta_5 \left(\frac{MC}{GDP}\right)_i + \beta_6 \left(\frac{MK}{GDP}\right)_i + \beta_7 T_i + e_i \dots\dots\dots 4$$

(1) عند قسمة متغير اسمي على متغير اسمي، أو متغير حقيقي على متغير حقيقي نحصل على متغير حقيقي ولتوضيح ذلك لو تم قسمة الصادرات الاستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي أو قسمة الصادرات السلعية الحقيقية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحصل على نفي النتيجة حسب المعادلة

$$\frac{\frac{XC}{CPI}}{\frac{GDP}{CPI}} = \frac{XC}{GDP}$$

حيث أن:  $\frac{I}{GDP}$  نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) للنتاج المحلي الإجمالي،  $\frac{S}{GDP}$  نسبة الادخار للنتاج المحلي الإجمالي،  $RR$ : سعر الفائدة الحقيقي،  $\frac{XC}{GDP}$ : نسبة الصادرات الاستهلاكية للنتاج المحلي الإجمالي،  $\frac{XK}{GDP}$ : نسبة الصادرات الرأسمالية للنتاج المحلي الإجمالي،  $\frac{MC}{GDP}$ : نسبة المستوردات الاستهلاكية للنتاج المحلي الإجمالي،  $\frac{MK}{GDP}$ : نسبة المستوردات الرأسمالية للنتاج المحلي الإجمالي،  $T$ : المتجه الزمني،  $e$ : معامل الخطأ العشوائي،  $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$ : معاملات النموذج.

### الاختبارات الإحصائية.

بعد صياغة النموذج وتعريف متغيراته وتجميع البيانات اللازمة للتحليل تم إجراء جميع الاختبارات الإحصائية<sup>(١)</sup> المناسبة لها؛ من أجل الوصول إلى نتائج غير زائفة في رفض أو قبول الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة، والخروج بالتوصيات المناسبة، ومن هذه الاختبارات:

#### أولاً: اختبار جذر الوحدة.

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير أي نموذج قياسي باختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية وذلك تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف كون معظم بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تعاني من عدم الاستقرار، وبناءً على نتائج الاستقرار يتم اختيار منهجية تحليل مناسبة، واختبار استقرار بيانات نموذج الدراسة تم الاعتماد على اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) (Guajarati & Proter, 2009).

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) تبين أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ما عدا نسبة الادخار للنتاج المحلي الإجمالي التي استقرت عند المستوى بمعنوية 1%، وبناءً على نتائج الاستقرار لا يمكن الحصول على تقديرات تتصف بالصفات المرغوبة من حيث عدم الانحياز والكفاءة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، لذلك تم الانتقال لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لاختبار منهجية مناسبة لتقدير نموذج الدراسة.

(١) تم الاعتماد على برمجية (E-views 10) لإجراء جميع الاختبارات.

جدول رقم (٤):

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للاستقرار.

درجة الاستقرار	فترة الإبطاء	مستوى المعنوية			القيمة المحسوبة	المتغير
		القيمة الحرجة 10%	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 1%		
فرق الأول*	0	-1.610	-1.952	-2.641	-6.372	I/GDP
المستوى*	1	-1.610	-1.952	-2.641	-2.885	S/GDP
فرق الأول*	0	-1.609	-1.953	-2.653	-9.588	Rr
فرق الأول*	0	-1.610	-1.952	-2.461	-3.923	Xc/GDP
فرق الأول*	1	-1.609	-1.955	-2.644	-4.851	Xk/GDP
فرق الأول*	0	-1.610	-1.952	-2.641	-5.952	Mc/GDP
فرق الأول*	0	-1.610	-1.952	-2.641	-5.720	Mk/GDP

\* بدون المتجه الزمني والحد الثابت وبمستوى معنوية ١%.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك.

يستخدم اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود مزيج خطي يتصف بالاستقرار من مجموعة سلاسل زمنية غير مستقرة عند مستوياتها، ولتحديد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على اختبار جوهانسن (Johanson) الذي يقوم على معيارين إحصائيين وهما: معيار الأثر (Trace test-  $\lambda$  trace) ومعيار القيمة العظمى (Max Eigen-value test)، واختبار الحدود (Bounds test) من متجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والذي يعتبر مناسب مع البيانات غير المستقرة عند نفس الدرجة.

الجدول رقم (٥):

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

القيمة الحرجة	إحصائية القيمة العظمى	القيمة الحرجة	إحصائية الأثر	الفرضية الصفرية
46.23142	50.51656	125.6154	130.4456	$r = 0$
40.07757	30.55488	95.75366	79.92907	$r \leq 1$
33.87687	16.73370	69.81889	49.37419	$r \leq 2$

27.58434	16.31590	47.85613	32.64049	$r \leq 3$
21.13162	9.082349	29.79707	16.32459	$r \leq 4$
14.26460	4.202866	15.49471	7.242244	$r \leq 5$
3.841466	3.039378	3.841466	3.039378	$r \leq 6$

r : عدد متجهات التكامل المشترك.

الجدول رقم (٦):

نتائج اختبار الحدود (Bounds test) لمتجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

عدد المعلمات	القيمة	إحصائية الاختبار
٦	٤.٧٤٩	F
العليا	الدنيا	القيم الحرجة للحدود
٣.٥٢	٢.٤٥	10%
٤.٠١	٢.٨٦	5%
٤.٤٩	٣.٢٥	2.5%
٥.٠٦	٣.٧٥	1%

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥) الذي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل عند مستوى الدلالة 5% وذلك حسب معياري (Trace test) و (Max-Eigen test)، وكذلك تم التأكد من خلال اختبار الحدود الواردة نتائج في الجدول رقم (٦) من وجود تكامل مشترك كون قيمة إحصائية (F) لاختبار الحدود تقع خارج الحدود العليا بمستوى معنوية ٢.٥%، ونتيجة لعدم استقرار البيانات عند المستوى، ووجود تكامل مشترك بينها، تم الاعتماد على منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified least squares FM-OLS) لتقدير نموذج الدراسة.

ثالثاً: اختبار فترات الإبطاء.

تم اختيار عدد فترات التباطؤ الأمثل في اختبار العلاقة بين المتغيرات اعتماداً على معيار Akaike ومعيار Schwars ومعيار Hannan Quinn information criterion، ومعيار Final

Prediction Error، وتختار هذه المؤشرات الفترة المناسبة التي تكون فيها قيمة هذه المؤشرات أقل ما يمكن (Guajarati & Proter, 2009)، ويلاحظ من خلال نتائج اختبار فترات التباطؤ الواردة في الجدول رقم (7)، أن عدد فترة التباطؤ المناسبة هي لفترة واحدة فقط، وذلك اعتماداً على معياري (AIC, SC) الأكثر استخداماً في الدراسات.

#### الجدول رقم (٧):

##### نتائج اختبار فترات التباطؤ.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	400.1250	NA	3.96e-21	-27.11207	-26.78203	-27.00871
1	504.3983	151.0165*	9.71e-23*	-30.92402*	-28.28373*	-30.09711*

#### رابعاً: منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified least squares FM-OLS).

فُدمت منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً من قبل Philips و Hansen عام 1990، التي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity)، ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين المتغيرات، وذلك من خلال تعديل المتغير التابع وحد الخطأ، وبذلك يكون تقدير المعلمات بهذه المنهجية مراعيًا للتعدليلين السابقين<sup>(١)</sup> (Maddala and Kim, 1998) و (Hong and Wagner, 2011) و (Vogelsang and Wagner, 2014). ومن خلال نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية (FM-OLS) الواردة في الجدول رقم (٨) نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت ٨٩% تقريباً حسب قيمة معامل التحديد، و ٨٤% حسب قيمة معامل التحديد المعدل، وهذا يشير إلى إن النموذج مقبول وذو قوة تفسيرية مرتفعة، أما عن **النتائج** التي تم التوصل إليها يمكن تلخيصها على النحو الآتي:-

(١) تعد طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً من الطرق الطويلة نسبياً وتحتاج للكثير من التوضيح لخطوات إجرائها، ولكن يمكن تطبيقها مباشرة بواسطة البرمجيات مثل microfit و Eviews-10، الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.



الجدول رقم (٨):  
نتائج تقدير نموذج الدراسة.

المتغير التابع: I/GDP			
مستوى المعنوية الإحصائية	القيم التائية	المعطيات المقدرة	المتغيرات المستقلة
0.0009	3.8820	0.130	C
0.0052	3.1338	0.010	S/GDP
0.0250	-2.4223	-0.003	RR
0.1558	1.4750	0.294	XC/GDP
0.0563	2.0264	2.819	XK/GDP
0.0238	-2.5165	-0.169	MC/GDP
0.0000	11.3389	1.790	MK/GDP
0.0000	-5.6954	-0.011	T
Adjusted R-Squared=0.842		R-Squared=0.887	

- ١- وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لنسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة نسبة الادخار للناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي بمقدار (0.01).
- ٢- عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (Albiman, Suleiman, 2016)، و دراسة (Akpokodje, 2000)، وربما جاءت هذه النتيجة كون معظم الصادرات الأردنية أما صادرات زراعية أو صادرات مناطق صناعية مؤهلة (QIZ)، وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في تراكم رأس المال.
- ٣- وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية لسعر الفائدة الحقيقي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن تغير سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى تغير نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.003) وهذا يعني إن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة التكلفة على المستثمر الأمر الذي يدفع المستثمر إلى عدم القيام باستثمارات جديدة، وبالتالي يقل تراكم رأس المال.

- ٤- وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية لنسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للنتائج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي الإجمالي؛ أي زيادة نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للنتائج المحلي بمقدار وحدة واحدة، ستؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي بمقدار (2.819)، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Alam, et al, 2020)، ودراسة (Rajni, 2013)، واحتلت المرتبة الأولى من حيث مقدار التأثير، وهذا يشير إلى أن الصادرات الرأسمالية تحتاج إلى حجم استثمارات كبيرة، وهذا يعني زيادة كبيرة في التكوين الرأسمالي.
- ٥- وجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية لنسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للنتائج المحلي على نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي الإجمالي؛ أي زيادة نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (0.169)، وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة (Albiman, Suleiman, 2016) ويعود ذلك إلى أن المستوردات من السلع الاستهلاكية تذهب للاستهلاك المباشر، ولا تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي بل العكس، تؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات الاستهلاكية أي خفض الطلب على المنتج المحلي، وبالتالي خفض الاستثمارات أي انخفاض التكوين الرأسمالي.
- ٦- وجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية لنسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للنتائج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي الإجمالي؛ أي زيادة نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للنتائج المحلي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار (1.79) وحدة، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Alam, et al, 2020)، ودراسة (Rajni, 2013)، كون المستوردات من السلع الرأسمالية تذهب إلى زيادة تراكم رأس المال بعكس المستوردات الاستهلاكية.

#### التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أوصت بما يأتي:-
- ١- انطلاقاً من النتيجة التي توصلت إليها الدراسة بوجود تأثير إيجابي لصادرات السلع الرأسمالية على التكوين الرأسمالي فأنها توصي بالعمل على كل ما من شأنه تشجيع صادرات السلع الرأسمالية كتسهيل الإجراءات الجمركية والدخول في المزيد من الاتفاقات التجارية الدولية لفتح المجال أمام الصادرات من السلع الرأسمالية للوصول إلى أسواق جديدة.

- ٢- انطلاقاً من النتيجة التي توصلت إليها الدراسة بوجود تأثير إيجابي للمستوردات من السلع الرأسمالية على التكوين الرأسمالي فإنها توصي الجهات المعنية بتسهيل وتشجيع حركة المستوردات الرأسمالية من خفض تعرفتها الجمركية، والبحث عن المزيد من الأسواق الأجنبية التي تتوفر بها تلك السلع كونها تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي في الأردن، والتي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم زيادة الإنتاج، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية.
- ٣- بسبب وجود التأثير السلبي للمستوردات السلع الاستهلاكية على التكوين الرأسمالي توصي الدراسة الجهات المعنية بالعمل على خفض المستوردات من السلع الاستهلاكية ومحاولة إحلالها بالإنتاج المحلي، وذلك عن طريق اتخاذ ما يلزم من طرق الحماية الجمركية وبذلك يمكن الحد من تأثيرها السلبي على التكوين الرأسمالي من جهة، وتشجيع الاستثمارات المحلية التي تقوم بإنتاج بدائل المستوردات الاستهلاكية من الجهة أخرى.

#### المراجع العربية:

- الهزايمة، محمد أحمد، "أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، أريد-الأردن، 1993.
- البنك الدولي، "مفهوم التكوين الرأسمالي"، ٢٠١٥م، الموقع الإلكتروني للمجموعة، <http://www.albankaldawli.org>
- البدري، محمد، مبادئ التجارة الدولية التصدير والاستيراد، الطبعة 1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، 15.
- الجمل، جمال جويدان، "كتاب التجارة الدولية"، الطبعة الثانية، مركز الكتاب الأكاديمي، مجمع الفحيص التجاري، عمان، 2003، 30.
- الزبيد، عبدالله، "أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن" (رسالة دكتوراه غير منشورة) الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 2017 .
- السريتي، محمد أحمد، كتاب التجارة الدولية، الطبعة الثانية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، 2010، ١٣-١٤.
- المشهداني، خالد احمد، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017، 16-18.

- العموش، أحمد، "أثار العولمة على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني" (أطروحة دكتوراه غير منشورة) الجامعة المستنصرية، بغداد-العراق 2002.
- البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني، <http://www.cbj.gov.jo>، النشرة السنوية - 2017 1985.
- زغير، فراس، "أثر تنمية الصادرات على الميزان التجاري الأردني" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت، المفرق-الأردن 2015.
- عبد الحميد، حمشة، "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراعية" (رسالة ماجستير منشورة) جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2013.
- عليمات، محمد، "أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني" (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت، المفرق-الأردن 2018.
- عبد العظيم، حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة للطباعة والنشر، عمان 2000، 24.
- عرقوب، نبيلة، "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية وقياسية" (أطروحة دكتوراه منشورة) جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
- محمود، محمود حامد، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة 1، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، 23.

#### المراجع الأجنبية:

- Alam, M. and Bhowmik, D., The Causal Relationship among Export, import, capital formation and Economic Growth in Bangladesh, **Journal of Humanities and social science**, 2020, 25(5), 18-26.
- Albiman, M. and Suleiman., The Relationship among Export, Import, Capital Formation and Economic Growth in Malaysia, **Journal of Global Economics**, 2016, 4 (٢), 1-6.
- Chand, smriti, **The Meaning and Definition of Foreign Trade or International Trade – Explained**, <http://www.yourarticlelibrary.com>, 2017.

- Dickey and Fuller., **likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root**, **Econometric**, Second Edition, 1981,4 (49), 1057-1072.
- Gujarati, D.N, Porter, D.C., **basic econometrics**, the McGraw-Hill, international edition, fifth edition, 2009.
- Hong, S., and Wagner, M., Cointegrating polynomial regression, fully modified OLS estimation and inference, Cambridge University Press, 2015, 32(5), 1289-1315.
- Iftikhar, Sana., " Gross Domestic Capital Formation, Exports and Economic Growth in Pakistan ", **Journal of Economics and Sustainable Development**, 2016, 7(13), 45-48.
- Johansen., **Likelihood-Based Inference. in Co integrated Vector Autoregressive Models**, Oxford University Press, New York, 1995.
- Leff, Nathaniel, H., " estimating investment and savings functions for developing countries, with an application to Latin America", **International economic journal**, 1988, 2(3), 1-17.
- Maddala, G., **introduction to econometrics**, Macmillan publishing company, New York, 1998.
- Onyinye, N, Idenyi, O, Ifeyinwa, I., Effect of Capital Formation on Economic Growth in Nigeria, **Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, 2017, 5(1), 1-16.
- Qayyum, A, Zaman, k., Dynamic Linkages between International Trade, Gross Fixed Capital Formation, Total Labor Force and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan, **Journal Acta Universitatis Danubius**, 2019, 15(1), 189-200.
- Phillips, Peter C., and Hansen, Bruce E., statistical inference In International Variables Regression With I(1) Processes, **Review of Economic Studies** 1990, 57, 99-125.
- Samulson, Paul., **Economics, Mc Graw – hill book**, Second Edition, London, 1990, 438-439.
- Smith, Adam., **The wealth of nations-** Penguin books, Second Edition, London, 1776,17-18.

- Seth, tushar, **Meaning capital formation**, <http://www.economicdiscussion.net>, 2017.
- Vogelsang T., and Wagner, M., Integrated modified OLS estimation and fixed-b inference for cointegrating regression, **journal of econometrics**, 2014, 178(2), 741-760.

## الملاحق

الجدول رقم (1):

التركيب السلعي والأهمية النسبية للمستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية (١٩٨٥-٢٠١٧).

السنة	المستوردات الكلية (مليون دينار)	مستوردات السلع الرأسمالية (مليون دينار)	مستوردات السلع الاستهلاكية (مليون دينار)	نسبة المستوردات للناتج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية
1985	1074.45	201.331.0	384.762	%54.53	%35.81	%18.74
1986	850.2	141.483.0	358.230	%37.95	%42.14	%16.64
1987	915.56	162.813.0	362.011	%40.04	%39.54	%17.78
1988	1022.47	219.451.0	371.616	%43.52	%36.35	%21.46
1989	1230.01	262.066.0	414.360	%50.71	%33.69	%21.31
1990	1725.83	259.723.0	433.826	%62.51	%25.14	%15.05
1991	1710.46	251.241.0	471.158	%57.83	%27.55	%14.69
1992	2214	461.343.0	553.631	%61.32	%25.00	%20.84
1993	2453.63	562.695.0	555.795	%63.17	%22.65	%22.93
1994	2362.58	529.512.0	551.872	%54.22	%23.35	%22.41
1995	2590.25	547.456.0	600.445	%54.94	%23.18	%21.1
1996	3043.56	664.948.0	727.136	%61.97	%23.89	%21.85
1997	2908.09	649.271.0	706.075	%56.61	%24.28	%22.33
1998	2714.37	589.921.0	762.407	%48.4	%28.08	%21.73
1999	2635.21	533.617.0	782.911	%45.61	%29.7	%20.25
2000	3259.4	575.636.0	984.898	%54.34	%30.22	%17.66
2001	3453.73	668.299.0	915.819	%54.3	%26.52	%19.35
2002	3599.16	664.544.0	964.075	%52.98	26.79	%18.46
2003	4072.01	704.476.0	1,048.321	%56.33	%25.75	%17.30
2004	5799.24	1,015.290.0	1,402.140	%71.68	%24.18	%17.51
2005	7442.86	1,418.207.0	1,810.659	%83.4	%24.33	%19.05
2006	8187.73	1,445.153.0	2,100.846	%76.7	%25.66	%17.65
2007	9722.19	1,896.388.0	2,354.949	%80.14	%24.22	%19.51
2008	12060.9	2,124.736.0	2,958.120	%77.35	%24.53	%17.62

أثر هيكل التجارة الخارجية ..... سميرة الشرعة وعبد الله الغزوي

السنة	المستوردات الكلية (مليون دينار)	مستوردات السلع الرأسمالية (مليون دينار)	مستوردات السلع الاستهلاكية (مليون دينار)	نسبة المستوردات للنتائج المحلي الإجمالي	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية
2009	10107.7	1,811.283.0	3,075.338	%59.77	%30.43	%17.92
2010	11050.13	1,793.671.0	3,179.433	%58.9	%28.77	%16.23
2011	13440.22	1,799.268.0	3,453.089	%65.64	%25.69	%13.39
2012	14733.75	1,730.447.0	3,742.597	%67.1	%25.40	%11.74
2013	15667.34	2,125.851.0	4,125.094	%65.69	%26.33	%13.57
2014	16280.2	2,048.755.0	4,376.941	%64.00	%26.89	%12.58
2015	14537.18	2,286.159.0	4,523.179	%54.57	%31.12	%15.73
2016	13720.38	2,181.036.0	4,715.052	%49.99	%34.37	%15.89
2017	14488.61	2,549.438.0	4,754.943	%50.93	%32.82	%17.59

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية، أعداداً مختلفة.



الجدول رقم (٢):

التكوين الرأسمالي في الأردن (1985-2017).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	التكوين الرأسمالي (مليون دينار)	نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	التكوين الرأسمالي (مليون دينار)	نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي (%)
1985	1970.5	413.47	20.98%	2002	6794.0	1363.38	20.07%
1986	2240.5	442.52	19.75%	2003	7228.8	1504.35	20.81%
1987	2286.7	514.21	22.49%	2004	8090.7	2213.16	27.35%
1988	2349.5	532.18	22.65%	2005	8925.4	3043.64	34.10%
1989	2425.4	561.13	23.14%	2006	10675.4	3021.13	28.29%
1990	2760.9	847.59	30.69%	2007	12131.4	3671.90	30.27%
1991	2958.0	737.02	24.92%	2008	15593.4	4661.60	29.89%
1992	3610.5	1206.89	33.43%	2009	16912.2	4447.90	26.29%
1993	3884.2	1420.75	36.58%	2010	18762.0	4787.00	25.52%
1994	4357.4	1449.11	33.26%	2011	20476.6	4754.00	23.22%
1995	4714.7	1551.97	32.92%	2012	21965.5	5099.70	23.22%
1996	4911.3	1497.29	30.49%	2013	23851.6	4984.98	20.89%
1997	5137.4	1319.84	25.69%	2014	25437.1	5507.40	21.65%
1998	5609.9	1222.27	21.79%	2015	26637.4	5598.40	21.02%
1999	5778.1	1244.52	21.54%	2016	27444.8	5392.60	19.65%
2000	5998.6	1339.48	22.33%	2017	28448.5	5807.36	20.41%
2001	6363.7	1338.07	21.03%				

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

## The Impact of Foreign Trade Structure on the Capital Formation in Jordan

Samira Al-Shra'ah<sup>(1)</sup>

Abdullah Ghazou<sup>(2)</sup>

Received: 20/1/2020

Accepted: 26/10/2020

### Abstract

This study aimed to investigate the impact of foreign trade structure on capital formation in Jordan during the time period (1985-2017). The study model was estimated by using Fully Modified Least Squares methodology (FM-OLS). The results showed that there is a positive statistically significant impact for both export and import of capital goods on capital formation in Jordan, and a negatively statistically significant impact for imports of consumption goods on capital formation in Jordan. The study recommended promoting the sector of export and import of capital goods due to its positive impact on capital formation in Jordan, as well as working as much as possible to substitute imports of consumption goods with local production.

**Keywords:** Foreign Trade Structure, Capital formation, Fully Modified Least Squares (FM-OLS).

---

(1) researcher.

(2) Assistant Professor, Department of Financial and Business Economics, College of Business and Finance Administration, Al al-Bayt University.  
Extracted from a master's thesis.